



منهج أبي علي الفارسي في توظيف الشاهد القرآني في كتابه التكملة.

د. فائزة فرج أحمد ناجي

أستاذ مساعد بكلية التربية / جامعة سرت.

faiza.faraj@su.edu.ly



<https://www.doi.org/10.58987/dujhss.v3i5.18>

تاريخ الاستلام: 2024/11/10 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/04 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/02

المستخلص:

أبو علي الفارسي واحدٌ من أفاض علماء اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، وقد احتل مكانة مرموقة في عصره والعصور التالية، وأحد هؤلاء النحاة الذين استشهدوا بالشواهد القرآنية، واعتدوا بها، حيث يمثل كتابه التكملة أحد أهم الكتب الصرفية التي احتوت على عدد لا بأس به من الشواهد القرآنية والقراءات، يتمحور هذا البحث على دراسة منهج أبي علي الفارسي في عرض المسائل الصرفية في كتابه التكملة، والكيفية التي وظّف فيها الشواهد القرآنية في كتابه، مستخدماً المنهج الوصفي التحليلي من أجل الوصول إلى النتائج، ومن خلال تتبع البحث للقراءات التي وردت في كتاب التكملة وما دار حولها من قواعد وآراء، تبين الأثر الذي خلفته القراءة في القاعدة الصرفية وبنائها، فهي تمثل مصدراً عظيماً من مصادر الاحتجاج اللغوي، والاستشهاد الصرفي يُستشهدُ بها في القواعد، وتأسيس المسائل، والاهتمام بدراستها يُعدّ من الاهتمام بكتاب الله، فقد تميز منهجه في عرض مسأله بالاعتماد على الشواهد القرآنية، والنقل عن سبقه من اللغويين حيث اعتمد آراء الخليل وسيبويه والمازني، وبخاصة سيبويه الذي نقل عنه واعتمد عليه، وفيما يتعلق بمنهجه في الاستشهاد بالشاهد القرآني في كتابه التكملة لاحظنا أنه لا يذكر اسم السورة أو رقم الآية، وغالباً ما يكتفي بذكر موضع الشاهد في الآية، كذلك الاستشهاد بأكثر من شاهد قرآني في المسألة الواحدة، والاستشهاد بالآيات لتثبيت وتدعيم القاعدة الصرفية، وأيضاً الاستشهاد بأكثر من شاهد قرآني لتدعيم القاعدة الصرفية وغالباً لا ينسب القراءات لأصحابها، ويستشهد بالقراءات الشاذة على لغات العرب المشهورة، كما يستخدم القراءات الشاذة كتفسير للقراءات المشهورة،



وأخيراً: أوصي طلاب البحوث العلمية بالاهتمام بكتاب التكملة، فهو كتاب عظيم المنفعة بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات.

- **الكلمات المفتاحية:** علم الصرف. الشواهد القرآنية، أبو علي الفارسي، كتاب التكملة.

Abstract:

Abu Ali al-Farsi is one of the most distinguished scholars of the Arabic language in the fourth century AH. He occupied a prestigious position in his era and the following eras. He is one of those grammarians who cited Quranic evidence and relied on it. His book, al-Takmilah, is one of the most important morphological books that contained a fair number of Quranic evidence and readings. This research focuses on studying Abu Ali al-Farsi's method in presenting morphological issues in his book, al-Takmilah, and the manner in which he employed Quranic evidence in his book, using the descriptive analytical method in order to reach the results, By following the research of the readings mentioned in the book "Al-Takmilah" and the rules and opinions that revolved around it, the impact that the reading left on the morphological rule and its structure became clear. It represents a great source of linguistic argumentation, and morphological citation is cited in the rules, and the origin of issues, and interest in studying it is considered interest in the Book of God. His method in presenting his issues was distinguished by relying on Quranic evidence, and transmission from those who preceded him from linguists, as he relied on the opinions of Al-Khalil, Sibawayh, and Al-Mazini, especially Sibawayh, from whom he transmitted and relied. Regarding his method in citing Quranic evidence in his book "Al-Takmilah", we noticed that he does not mention the name of the surah or the verse number, and often he is satisfied with mentioning the location of the evidence in the verse. Also, citing more than one Quranic witness in a single issue, and citing verses to establish and support the grammatical rule, and also citing more than one Quranic witness to support the grammatical rule, and often not attributing the readings to their owners, and citing the anomalous readings in the famous Arabic languages, and also using the anomalous readings as an explanation for the famous readings, and finally: I recommend that students of scientific research pay attention to the book Al-Takmilah, as it is a book of great benefit that needs more research and studies.

Keywords: Quranic evidence, Abu Ali Al-Farsi, supplement, morphology

- المقدمة.

بعلم الصرف تُعرف أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب ولا بناء، من صحة واعتلال، وأصالة وزيادة، وإمالة وإدغام، وغير ذلك، وعليه المعول في ضبط الصيغ، وبه يدفع اللحن في نطق الكلمات، وبمراعاة



قواعده تخلو مفردات الكلم من مخالفة القياس، فقد وجّه العلماء عنايتهم له، وصرفوا جُلّ أوقاتهم فيه تدريساً وتصنيفاً وشرحاً وتعليقاً حتى غدا علماً مستقلاً، وليس هناك ما يجزم بأولية أفراد التصريف بمؤلف خاص، وكل ما نعرفه أنّ التصريف اسم لكتب عرفها الدارسون تنتسب إلى لغويين كانوا قبل الفارسي أو في عصره، أو بعد زمنه بقليل، منها كتاب التصريف للمازني (148هـ)، والتصريف للمبرد (285هـ)، والتكملة للفارسي (ت377هـ)، والمنصف والتصريف الملوكي لابن جني (ت392هـ)، والشافية في التصريف لابن الحاجب (ت646هـ)، واللامية لابن مالك (ت672هـ). (بويش، 2017، جسر المعرفة، ص479).

فأبو علي الفارسي من بين هؤلاء الذين درسوا علم التصريف مستقلاً عن النحو دراسة هادفة، فقد كتب الإيضاح العضدي خصص الجزء الأول منه للنحو، وفرّع الجزء الثاني للتصريف سمّاه (التكملة)، وما انتهى إليه الفارسي من فصل الصرف إنّما بناءً على ملاحظات الأمير (عضد الدولة) الذي عاب على الفارسي بساطة مؤلفه الإيضاح حين قال: "ما زدت على ما أعرف شيئاً" (السيوطي، بغية الوعاة، 1964، ج1/496).

لا يخفى على دارسي اللغة شهرة هذا العالم الجليل، فهو عالم موسوعي له مكانته العالية في ميدان الدراسات النحوية والصرفية وعلوم القرآن وقراءاته، فالقراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو شاذة هي أصل أصيل لا يُستغنى عنه في الدرس اللغوي، وهذه الدراسة تتضمن نظرة إلى موضوع (منهجية أبي علي الفارسي في توظيف الشاهد القرآني في كتابه التكملة) من خلال دور هذه الشواهد وما تحوي عليه من قواعد في هذا الكتاب والاحتجاج بها، فقد أجاز النحاة الاحتجاج بالفاظ القرآن وقبلوا قراءاته وعدّوها



جزءاً لا يتجزأ من اللغة، وتأسيساً على ذلك أهمية هذا الموضوع تكمن في إظهار منهجية أبي علي الفارسي في توظيف الشاهد القرآني في كتابه التكملة.

- مشكلة البحث.

يتمحور هذا البحث على دراسة منهج أبي علي الفارسي في الاستشهاد بالشاهد القرآني من خلال كتابه التكملة، فمشكلة البحث تكمن في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما أبرز ملامح وسمات المنهج الذي سلكه أبو علي الفارسي في كتابه التكملة عموماً، وفيما يتعلق بالشاهد القرآني خصوصاً؟

يتفرع من هذا التساؤل عدة تساؤلات وإشكالات فرعية أهمها:

- ما المنهجية التي اتبعها الفارسي في عرض المسائل الصرفية في كتابه؟

- كيف وظّف أبو علي الفارسي الشواهد القرآنية في كتابه التكملة؟

- أهمية البحث.

تتبع أهمية هذا البحث من أنه يشرف بخدمة لغة كتاب الله تعالى بدراسة آي الذكر الحكيم فيه، إذ لولا القرآن ما قامت العلوم العربية والإسلامية، ويسهم في إبراز أهمية دراسة الشواهد القرآنية، وقيمة الاستشهاد بها، فهي تتيح للباحث والقارئ فرصة الربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي في الصرف العربي.



ويجب علينا ألا نغفل جانب القراءات القرآنية فقد أجمع العلماء أنّ كلّ القراءات سواء ما تواتر منها أم شدّ يحتج بها في العربية، "فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء أكان متواتراً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه" (السيوطي، الاقتراح، 1999، ص51)، ولم يقتصر جهد النحاة في القراءات على توجيهها وتعليلها فقط، بل كانت كتب النحو على اختلاف أزمنتها و مناهجها محتوى ضم بين دفتيه معظم ما ورد من قراءات متواترة وشاذة، ولا يخلو كتاب نحوي منذ نشأة النحو والتأليف فيه من ذكر بعض القراءات وتوجيهها؛ لكونها موافقة للقاعدة أو معضدة لها، ومن هنا فقد وجّه بعض النحاة همتهم إلى القراءات يذكرونها ويعللونها.

ومن خلال تتبع البحث للقراءات التي وردت في كتاب التكملة وما دار حولها من قواعد وآراء، تبين له الأثر الذي خلفته القراءة في القاعدة الصرفية وبنائها، فهي تمثل مصدراً عظيماً من مصادر الاحتجاج اللغوي، والاستشهاد الصرفي يُستشهد بها في القواعد، وتأصيل المسائل، والاهتمام بدراساتها يُعدّ من الاهتمام بكتاب الله.

فأبو علي الفارسي واحدٌ من أفذاذ علماء اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، وقد احتلّ مكانة مرموقة في عصره والعصور التالية، وأحد هؤلاء النحاة الذين استشهدوا بالشواهد القرآنية، واعتدوا بها، (شليبي، 1989م، أبو علي الفارسي، ص323) حيث يمثل كتابه التكملة أحد أهم الكتب الصرفية التي احتوت على عدد لا بأس به من الشواهد القرآنية والقراءات.



ولنا أمل أن يسهم هذا البحث في خدمة اللغة العربية، والدراسات القرآنية، وأن يكون مرجعا مفيدا

لدارسي النحو القرآني

- أهداف البحث.

- إعطاء نبذة عن الشواهد القرآنية والقراءات القرآنية.
- التعريف بكتاب التكملة لأبي علي الفارسي، والمنهجية التي سلكها في تنظيم كتابه.
- الكشف عن منهجية الفارسي في الاستشهاد بالشاهد القرآني والقراءات في التكملة.
- إبراز قيمة الشواهد القرآنية في التوجيهات الصرفية في كتاب (التكملة).

- منهجية البحث.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظواهر العلمية المتعلقة بالشاهد القرآني، والمنهج التحليلي يتجسد من خلال تحليل ومناقشة الأدلة والشواهد القرآنية.

- هيكلية البحث.

اقتضت طبيعة البحث وفق هذه الرؤية أن ينهض على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة، وقائمة

المصادر والمراجع.



أما المقدمة فذكرت فيها الباحثة أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع في الدراسة، والخطة التي سارت عليها، وأما التمهيد فذكرت فيه بعض المصطلحات المتعلقة بالبحث مثل الشاهد، الاستشهاد، الاحتجاج، والتوظيف، المقصود بعلم توجيه القراءات وفائدته، وعلاقة النحو والصرف بالقرآن الكريم.

. المبحث الأول: نبذة عن: (مكانة أبي علي الفارسي، التعريف بكتابه التكملة، المنهجية التي سار عليها في كتابه) ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مكانة أبي علي الفارسي.

المطلب الثاني: قراءة في متن التكملة.

المطلب الثالث: المنهجية التي اتبعها الفارسي في تنظيم كتابه.

. المبحث الثاني: منهج الفارسي في توظيف الشاهد القرآني في كتابه التكملة، ويتكون من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: غالباً ما يقتصر على ذكر موضع الشاهد في الآية دون ذكر اسم السورة ، ولا ينسب القراءات لأصحابها.

المطلب الثاني: الاستشهاد بالآيات لتدعيم القاعدة الصرفية، وقد يورد أكثر من شاهد على ذلك



المطلب الثالث: يستشهد بالقراءات الشاذة على لغات العرب المشهورة، ويستخدمها ليفسر بها القراءات المشهورة.

وأخيرا الخاتمة: تحدثت فيها عن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، مع ذكر التوصيات وقائمة المصادر والمراجع التي استعان بها البحث.

التمهيد.

- **الشاهد لغة:** اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن: أي عبارة جميلة، ومن معاني (شهد) في اللغة: حضر، والشاهد مصدره: شهادة وهي الخبر القاطع، وشهد كعلم، يُقال: شهد الرجل على كذا، وربما يقال: شهد الرجل بسكون الهاء للتخفيف، وقد ورد هذا عن الأخفش، وقولهم أشهد بكذا أي: أخلف، وشهد بكذا يتعدى بالباء لأنه بمعنى أخبر به، وتأتي شهد بمعنى البيان والوضوح، قال أبو عبيدة: معنى شهد الله: قضى الله أنه لا إله إلا هو، وحقيقته علم الله وبين الله (ابن منظور، لسان العرب، 1306هـ، 4/359).

والشاهد في الاصطلاح: "المقصود به هو جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم تتسم بمواصفات معينة، يسوقها النحاة للاحتجاج بها في إثبات معنى أو استعمال أو نفي شيء من ذلك" (جبر، الشواهد اللغوية، 1992م، 256) فالاستشهاد: "الإخبار بما هو قاطع الدلالة على القاعدة من الشعر أو النثر.



ومثل "الاستشهاد الاحتجاج من الحجة" (عيد، الاستشهاد والاحتجاج ، 1988م، ص86)، وفي اللسان: "حَجَّةٌ يَحْجُّهُ حَجًّا غَلْبَهُ عَلَى حِجَّتِهِ" (ابن منظور، لسان العرب، 1306هـ، حج)، وفي الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه: "فحجَّ آدم موسى" (البخاري، الصحيح، 1990، 232) أي: غلبه بالحجة والحجة هي البرهان، وما يُدفع به الخصم، وقال الأزهري: "الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، ومنه احتجَّ بالشيء: جعله حجةً، ومن هذا يتضح أنَّ الحجة في اللغة تعني الغلبة والبرهان، ومنه احتجَّ احتجاجاً إذا أتى بالحجة وأبداها أو طلبها" (الأزهري، تهذيب اللغة، 1967، ج4/342) ، أمّا في النحو فالمراد بالاحتجاج: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة" (الأفغاني، من تاريخ النحو، ص17)، ومن ذلك تخلص الباحثة إلى أنَّ الاستشهاد والاحتجاج يستعملان بمعنى واحد غالباً إلا أنَّ الأولى عامة، والثانية يغلب استعمالها في مواضع الخصومة والغلبة والجدل.

- **والتوظيف لغة:** مصدر وظّف بالتضعيف يُراد به: تعيين الوظيفة (الزبيدي، تاج العروس،

465/24)، و"وظّف الشيء على نفسه ووظّفه توظيفاً: ألزمها إياه" (ابن منظور، لسان العرب،

308/9)، فالتوظيف في اللغة يدور حول معنى التقدير والتعيين والإلزام.

التوظيف اصطلاحاً: (هو حبس الشاهد النحوي على وجه معين من أوجه الاستعمال اللغوي، لإثبات

قاعدة نحوية أو صرفية أو لغوية، أو لنقض تلك القاعدة، من خلال إيراد الشاهد مؤيداً لذلك، ويمكن

القول: إنّه تعيين الشاهد من بين الشواهد المتعددة حجة لإثبات أو نقض القاعدة النحوية أو الصرفية أو



اللغوية المتكلم فيها) (توظيف ابن معط الشاهد الشعري جمعا وتوثيقا، مجلة إيتاي البارود، مصر،
العدد 33، ص 7342).

- المقصود بعلم توجيه القراءات وفائدته:

التوجيه: هو مصدر للفعل وجّه، وأصله من الوجه، ووجه الكلام: السبيل الذي نقصده به، وكساء مُوجّه أي: ذو وجهين (ابن منظور، مصدر سابق، 9/ص 229)، وعلى ذلك يتأتى مفهوم توجيه القراءات، فيدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، وعزّف الزركشي علم توجيه القراءات في البرهان: "بأنه فن جليل به تعرف جلالة المعاني، وجزالتها" (الزركشي، مصدر سابق، 339/1)، فعلم توجيه القراءات هو علم غايته بيان وجوه القراءات القرآنية وانفاقها مع قواعد اللغة، ومعرفة مستندها اللغوي تحقيقاً للشرط المعروف موافقة اللغة العربية ولو بوجه، ويهدف علم توجيه القراءات إلى ردّ الاعتراضات، والانتقادات التي يوردها بعض النحاة، واللغويين، والمفسرين على بعض وجوه القراءات (شكري، مقدمات في علم القراءات، 2001م، ص 201)، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتباً منها: كتاب "الحجة" لأبي علي الفارسي ت 337هـ، وكتاب "الكشف" لمكي بن أبي طالب القيسي 437هـ، وكتابه الهداية للمهدي 430هـ، وقد صنّفوا أيضاً في توجيه القراءات الشواذ كتباً منها: كتاب "المحتسب" لابن جني 392هـ، وإعراب القراءات الشواذ (لأبي النقاء العكبري) (ابن جني، المحتسب، 339/1).

وقال الكواشي عن فائدته: "فائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول، وقد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضٍ، لأنّ كليهما متواترة وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب "اليواقيت" عن ثعلب أنه قال: "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعراباً



على إعراب في القرآن، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى وهو حسن" (الزركشي، البرهان، 239/1)، وروى ابن جنبي عن النحاس: "السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءة أن لا يقال إحداهما أجود، لأنهما جميعاً عن النبي ﷺ فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا" (ابن جنبي، المحتسب، 1/34)، و قال الشيخ شهاب الدين أبو شامة: "قد أكثر المصنفون في القراءات والتفاسير من الترجيح بين قراءة "مَلِك" و"مَالِك"، ف "مَلِك" على وزن "فَعِل" بالخفض. قرأ بها نافع، وابن كثير، وأبو عمرو البصري، وابن عامر وحمزة، وزيد، وأبو الدرداء وابن عمر وكثير من الصحابة والتابعين. (أبو حيان. البحر المحيط، 1/36)، و"مَالِك" على وزن فاعل بالخفض قرأ بها عاصم و الكسائي وخلف ويعقوب وهي قراءة العشرة إلا طلحة والزبير، وهي قراءة كثير من الصحابة منهم: ابن مسعود ومعاذ، وابن عباس، والتابعين منهم: قتادة والأعمش. (المصدر السابق)، حتى إن بعضهم يبالغ إلى حد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين، واتصاف الرب تعالى بهما، ثم قال: حتى إنني أصلي بهذا في ركعة وبهذا في ركعة" (ابن جنبي، المحتسب، 1/34)

- علاقة النحو والصرف بالقرآن الكريم:

كما هو معروف أنّ القرآن الكريم هو ينبوع الأعظم والأساس الأول على صحة تقرير قواعد النحو، وتحرير مسأله، فنشأة النحو مرتبطة بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، فقد أخذ النحاة منه مادة لاشتقاق قواعدهم وتطبيقها بالإضافة إلى إعرابه إعراباً كاملاً، لذلك فإن القرآن الكريم من أهم مصادر اللغة من حيث نحوها وصرفها، لأنه لا مجال للشك في قداسة القرآن الكريم، لذلك كان أول مصادر الفكر الإسلامي وأعظمها وأدقها على الإطلاق، وفي ذلك يقول مهدي المخزومي: "... هو أصدق مرجع، وأصح مصدر يرجع إليه النحاة في



تقنين القوانين، واستخراج الأصول"، (المخزومي، الدرس النحوي، ص 29) فالقرآن الكريم هو الأصل الأول من أصول النحو، ولقد كان الهدف الأساسي من الدراسات اللغوية وضع القواعد الضابطة له وصون القرآن الكريم من الخطأ في قراءته وفهمه، وقديماً كان يسمى النحو علم العربية، وتطلق صفة الأديب على النحوي، وبهذا المفهوم سمى الأنباري كتابه في تراجم النحاة: "نزهة الألباء في طبقات الأديباء"، وقصد بالأديباء: هنا النحاة، وكانوا يطلقون المؤدب غالباً على النحوي. وبعد أن تعرضت الباحثة لعلاقة النحو بالقرآن الكريم وما يتعلق بها من جزئيات، حان لها أن تدخل في الجزء التطبيقي من هذا البحث وذكر أهم النتائج التي توصل إليها البحث – إن شاء الله.

المبحث الأول: نبذة عن: (مكانة أبي علي الفارسي، التعريف بكتابه التكملة، المنهجية التي سار عليها في كتابه).

المطلب الأول: مكانة أبي علي الفارسي:

"يكاد يجمع أهل العلم على إمامة أبي علي الفارسي وعلو شأنه في علوم العربية ... وكيف لا؟ وهو أوجد زمانه في علم العربية" (الأنباري، نزهة الألباء، 232).

وقيل عنه أيضاً: "لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي" (الحموي، معجم الأديباء، 813/2).



في شرح المقدمة المحسبة عندما وردت مسألة ضمير الفصل والإشكال حولها قال: "إنّ هذا موضع مشكل، ولا يكاد يحققه إلا مثل الفارسي وأصحابه من المتأخرين، وسيبويه وأصحابه من المتقدمين" (ابن بابشاذ، شرح المقدمة، 1/159).

فقد كان الفارسي فذا في علوم القرآن، وعالما في العربية وفنونها، له العديد من المصنفات الحسنة، برع على يديه علماء كبار، وقد ذكر كثير من العلماء فضله ومكانته، فقال عنه تلميذه ابن جنبي: "ولله هو، وعليه رحمته، فما كان أقوى قياسه، وأشد بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه، فكأنه إنما كان مخلوقا له، وكيف لا يكون كذلك، وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة زائحة علله ساقطة عنه كلفة" (ابن جنبي، د.ت، الخصائص، 1/286).

وقال الأنباري: (فإنه كان من أكابر أئمة النحويين... وعلت منزلته في النحو حتى فضّله كثير من النحويين على أبي العباس المبرد، وقال أبو طالب العبدي: ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه، وأخذ عنه جماعة من حذاق النحويين، وصنف كتبا كثيرة حسنة لم يسبق إلى مثلها...، وتقدم عند الملوك خصوصا عند عضد الدولة) (الإنصاف، الأنباري، ص233)، وغير ذلك من الثناءات والممداح التي تبين مكانة أبي علي الفارسي وعظم منزلته.

المطلب الثاني: قراءة في متن التكملة.

أولاً:- المحتوى العلمي للكتاب: صنّف أبو علي كتاب التكملة تكميلا للإيضاح فهما كتاب واحد في جزأين، يتضح ذلك من قوله في صدر التكملة: "...وقد ذكرْتُ ذلك بأصنافه وأبوابه في الجزء الأول من



هذا الكتاب الموسوم بكتاب الإيضاح" (التكملة:1984م، أبو علي الفارسي، ص4،3)، وقد جعل الفارسي الإيضاح في علم النحو، والتكملة في علم الصرف، وقد نشرت التكملة مفصولة عن الإيضاح بتحقيقين، الأولى: بتحقيق د. حسن شاذلي فرهود بالرياض 1401هـ - 1981م، والنشرة الثانية: بتحقيق د. كاظم بحر مرجان.. صدرت الطبعة الأولى بالموصل 1981م، والثانية ببيروت 1419هـ - 1999م.

بدأ الفارسي كتابه التكملة بخطبة افتتحها بالبسملة والحمدلة، وأثنى فيها على الله بما هو أهل له، وصلى على النبي - صلى الله عليه وسلم، ثم دعا للملك عضد الدولة الذي وصفه بالعاقل؛ بعدها عرّف بالفن الذي أقدم على التأليف فيه، وحصر عناصر الموضوع التي عالجها من خلاله فكانت كما يلي: التنثية، الجمع، النسب، إضافة الاسم المعتل إلى ياء المتكلم، تحقيق الهمزة، المقصور والممدود، العدد، التأنيث والتذكير، جمع التكسير، التصغير، الإمالة، المصادر وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف والإدغام.

من ذلك يمكن أن نقول إنّ أبا علي خصّ التكملة بعلم الصرف، وتدور موضوعاته في فلك تغييرين أساسيين:

الأول: -تغيير يلحق أواخر الكلم من غير أن تختلف العوامل كتحريك ساكن، أو إسكان متحرك.

الثاني: -تغيير يلحق أنفس الكلم وذواتها، كالتنثية والجمع والتصغير.

وبلغت عدد الموضوعات التي انتظمت تحت هذين التغييرين اثنين وعشرين ومئة باب، بحيث تجتمع

مسائل الموضوع الواحد في أبواب متتالية، فجمع التكسير - مثلا-جعله في اثنين وعشرين بابا،



والتصغير في أحد عشر باباً، والمصادر والأفعال المشتقة منها في ستة أبواب، والإمالة في ثلاثة أبواب.... وهكذا.

المطلب الثالث: منهج الفارسي في كتابه (التكملة).

ومما اتسم به منهجه في عرض موضوعاته ومسائله ما يلي:

- لا يختلف تقسيمه لأبواب التصريف عن سبقيه، وقد عرض مسائلها مسألة مسألة على النحو الذي كان معروفاً عند النحويين.

- لم يراعِ الفارسي الترتيب للموضوعات كما وضعه في الخطبة، وإنما نلاحظ أنه قدّم وأخر، فمثلاً قدّم موضوع النقاء الساكنين وهمزة الوصل والوقف وأخرّ التنثية وذكر وراءها الجمع ثم عاد إلى التنثية مرة أخرى.

- عرض مسائله بوضوح وبساطة، وابتعد عن الغموض والغرابة، وكان الفارسي يتحدث عن الموضوع، وكأنّه يجيب عن سؤال متوقع ومحتمل، فمثلاً في باب الابتداء بالكلام الذي قال فيه: (كلّ حرف في أول الكلمة تبتدئ بها من اسم أو فعل أو حرف فهو متحرك ولا يبتدأ بساكن في اللغة العربية)، (الفارسي، التكملة، 1984م، ص16) عقب على قوله السابق بأسئلة منها: هل يُبتدئ بالساكن؟ وما علة المنع.

- نراه في مستهل كلّ موضوعٍ يعمد إلى ذكر تمهيد لغوي كقوله في بداية (باب جمع التكسير): "هذا الضرب من الجمع يُسمّى جمعاً مكسراً على التشبيه بتكسر الأنية، ونحوها...". (التكملة،



- ص147)، أو تعريفاً كقوله في بداية (باب الإمالة): "الإمالة فُصِدَ بها أن يتناسب الصوت بمكانها فيتشابه ولا يتباين، وهي أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف نحو الياء فتقاربها... (التكملة، ص223)، أو تقرير قاعدة كقوله في بداية (باب حروف الزيادة): "حروف الأسماء والأفعال على ضربين: أصل وزيادة... (التكملة: ص213).
- استشهد بالآيات القرآنية، فقد كانت أول آية استشهد بها في الباب الثاني من كتابه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾ النور: 52.
- نجد طائفة من الشواهد الشعرية، وأمثال العرب منتشرة بين طيات التكملة استشهد بها على صحة القواعد أو تدعيمها، فأول شاهد شعري ذكره كان لأبي زيد الأنصاري مؤلف كتاب النوادر في اللغة ورسالة في الحروف العربية وغير ذلك، والشاهد الذي ذكره الفارسي لأبي زيد هو شطر بيت شعري للعذافر الكندي: (قالت سُلَيْمَى اشْتَرْنَا لَنَا سَوِيقًا) حيث سكنت الراء في (اشتر) تخفيفاً للضرورة تشبيهاً الوصل بالوقف. (ابن جنبي، الملح، 1977م، ص2).
- من الملاحظ أنه نقل كثيراً عن سبقه من اللغويين نحو: الخليل والمازني وسيبويه، من ذلك استعماله لبعض ألفاظ سيبويه، فإذا قال سيبويه: "وأما ما كان (فِعْلاً) فهو بمنزلة، وهو أقل منه، وذلك نحو: عِنْبَةٌ وَعِنَبٌ، وَجِدَاةٌ وَجِدَاتٌ، وَإِبْرَةٌ وَإِبْرَاتٌ - وهو الفسيل المقل - وأما ما كان (فِعْلاً) هو بهذه المنزلة، وهو أقل من الفعل، وهو سَمْرَةٌ، وَسَمْرٌ، وَثَمْرَةٌ، وَسَمْرَاتٌ، وَثَمْرَاتٌ، وَفَقْرَةٌ، وَفَقْرٌ وَفَقْرَاتٌ" (سيبويه، الكتاب، 584/3)، قال أبو علي الفارسي: "وما كان (فِعْلاً) فهو بمنزلة (فِعْلٍ)، وذلك نحو جِدَاةٍ وَجِدَاتٍ وَجِدَاءٍ، وَعِنْبَةٌ وَعِنَبٌ، وَقَالَ: أَعْنَابٌ، وَمَا كَانَ (فِعْلاً) فهو



كما ذكر قبل، وهو أقل في الكلام من الفعل، وذلك: سَمْرَةٌ وَسَمْرٌ، وَتَمْرَةٌ وَتَمْرٌ، وَسَمْرَاتٌ وَتَمْرَاتٌ" (الفارسي، التكملة، ص433).

يقول الدكتور فرهود مؤكداً ذلك: "ألف أبو علي (التكملة) وعينه على كتاب سيبويه، وترسم خطاه، واستوحى أفكاره، وكان في كثير من المواضع يقتصر على رأي سيبويه، ولا يشير إلى رأي غيره" (فرهود، أبو علي الفارسي، ص129).

- كذلك قليلاً ما يتعرض للخلاف بين النحاة، فهو غالباً ما يكتفي بذكر ما يختاره من الأقوال، وهو في اختياراته بصري المذهب.

- **المبحث الثالث: منهج أبي علي الفارسي في الاستشهاد بالشاهد القرآني في كتابه التكملة، وينقسم إلى ثلاثة مطالب:**

لقد أجمع النحويون على الاحتجاج بالقراءات المتواترة والمشهورة، وأخذ الكوفيون بالاحتجاج بالشاذة وتبعهم في ذلك ابن مالك، فكانوا يقيسون ويقيمون عليه قاعدة، ولم يأخذ بها البصريون؛ لأن الشاذة ليست في نظرهم إلا ظاهرة للغة قبيلة ضعيفة لا يؤخذ بها، وكان بعض العلماء يقف موقف الوسط فلا يرد القراءة الشاذة، ولا يبيني عليها قاعدة، ولكن يجيز الاستشهاد بها، ومنهم من يتردد بين هؤلاء وهؤلاء، ومن خلال هذا المبحث سنوضح هل للعالم أبي علي الفارسي منهجية خاصة اتبعها عند استشهادها بالشاهد القرآني والقراءات؟



المطلب الأول: غالباً ما يقتصر على ذكر موضع الشاهد في الآية دون ذكر اسم السورة، ولا ينسب القراءات لأصحابها:

فالممتنع للشواهد القرآنية في هذا الكتاب يرى هذا جلياً واضحاً؛ وهذا يدل على قوة حافظته، وقدرته على استحضار الشاهد من غير تلاوة الآية كاملة، ولعلّ السبب في ذلك هو أنّ المقام يقتضي عنده الإيجاز، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر استشهاده في باب إلحاق همزة الوصل في الأسماء التي ليست بمصادر بجزء من الآية، قال تعالى: ﴿اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ يونس: 59 (التكملة، ص18)، وفي باب الوقف على الاسم المعتل (التكملة: 21) استشهد بجزء من الآية 11 من سورة الرعد قال تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِثْلُ مَا كَانَ لِأَكْبَارِهِمْ﴾ الرعد: 11، وكذلك قوله تعالى: ﴿الْمُتَعَالَى﴾ الرعد: 9، ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾ غافر: 32 ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾ الفجر: 4، غير أنّ اكتفائه بموضع الشاهد أدى إلى عدم تمييز الآية المرادة، إذ تكرر موضع الشاهد في أكثر من آية.

واستشهد في باب الوقف على الأسماء المكنية بقوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمُن﴾ الفجر: 15 ﴿رَبِّي أَهَانُن﴾ الفجر: 16 دون ذكر اسم السورة ولا رقم الآية، وكذلك استشهد في باب تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان ما قبلها متحركاً بقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَسْرَاطُهَا﴾ محمد: 28 وقوله تعالى: ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا﴾ إبراهيم: 35، دون ذكر اسم السورة ولا رقم الآية، (التكملة، ص29) وهذا ما نلاحظه بين طيات الكتاب.

وغالبا لا ينسب القراءات لأصحابها، فيكتفي بقوله: قراءة من قرأ، أو كقول من قرأ نحو استشهاده بقراءة الحسن (انظر: القراءات الشواذ: ابن خالويه، ص62) في باب من العدد على " أنّ المضاف إلى المؤنث قد يؤنث، وإذا كان مذكراً كقول من قرأ: تلتقطه في قوله تعالى: ﴿يَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾



يوسف:10 (التكملة:ص73). وكذلك ذكر الفارسي أن الاسم إذا كان آخره همزة واقعة بعد ألف زائدة، وكان مذكراً فأنه لا يجوز تأنيثه، وذلك ما كان أوله مضموماً أو مكسوراً، فمن المكسور الأول قولهم: العلياء والهرباء، ومن هذا قول من قال ﴿تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ﴾ المؤمنون:20 فكسر الأول منه إلا أنه لم يصرفه لأنه جعله اسماً للبقعة" (التكملة: 323).

فالفارسي قد أصل كلامه بذكر هذه القراءة التي أوردتها ولم ينسبها إلى قارئ معين، ولم يشر إلى أنها قراءة، فكسر السين قراءة قرأ بها ابن كثير ونافع، وأبو عمرو (حجة القراءات، أبو زرعة، 1982م، 484)، وفتح السين قراءة عاصم وابن عامر وحمزة والكسائي (مشكل إعراب القرآن، مكي، 1405هـ، 498/2)

المطلب الثاني: الاستشهاد بالآيات لتدعيم القاعدة الصرفية، وقد يورد أكثر من شاهد على ذلك:
لاحظت الباحثة كثرة الشواهد القرآنية التي تأتي تشبيهاً للقاعدة الصرفية في الكتاب، وأمثلة ذلك كثيرة، فهو يورد القاعدة الصرفية ثم يدعمها بالشواهد القرآنية نحو ما ورد في قاعدة حكم الوقف على آخر الاسم المعتل: "الاسم المعتل لا يخلو من أن يكون آخره ياء قبلها كسرة أو همزة أو ألفاً، فإذا كان آخره ياء قبلها كسرة فلا يخلو من أن يكون منوناً أو غير منون، فالمنون كقولنا: هذا قاضٍ يا هذا، وذلك غازٍ فاعلم، ومررتُ بعم، وشج، فالوقف على هذا في الجرّ والرفع بالسكون تقول: هذا قاضٍ، ﴿وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِّنْ وَّالٍ﴾ الرعد:11 حذف التنوين كما حذفته من الصحيح في: هذا فرج" (أبو علي الفارسي، التكملة، ص21).



وقد يورد أكثر من شاهد قرآني لتدعيم القاعدة الصرفية، فنرى هذا واضحاً في مباحث كثيرة في هذا الكتاب، نحو ما جاء في باب الجمع الذي على حد التنثية، حيث استشهد بقوله تعالى: ﴿فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ المؤمنون: 7 وقوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ مِّنْهَا عَمُونَ﴾ النمل: 66، وقوله: ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾ الشعراء: 168، على القاعدة الصرفية التي مفادها (ما كان آخره ياء قبلها كسرة فإنك إذا جمعته هذا الجمع حذف الياء منه؛ لأنه يلزم تحريكها بالضم قبل الواو وبالكسر قبل الياء في الجر والنصب، فإذا سكنت التقت مع واو الجمع، ويائه ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين، وألقيت حركتها على العين، وذلك قولك: هؤلاء القاضون و الغازون والداعون. انظر: (الكتاب، سيبويه، 98/2)، (المقتضب، المبرد، 223/2). (التكملة، الفارسي، ص 45).

كذلك استشهد بقوله تعالى: ﴿ثَانِي اثْنَيْنِ﴾ التوبة: 40، وقوله تعالى: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ المائدة 73 وقوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾ الكهف: 22 في باب اسم الفاعل المشتق من اسم العدد بعد ذكر القاعدة الصرفية: "...فقولنا ثاني اثنين، بمنزلة أحد اثنين، فكما لا يجوز أن تُعْمَلَ أحداً إعمال اسم الفاعل، وكذلك لا تُعْمَلَ ثانياً ولا ثالثاً من قولك ثاني اثنين، وثالث ثلاثة" (التكملة: ص 70). واستشهد بالشواهد القرآنية السابقة.

المطلب الثالث: يستشهد بالقراءات الشاذة على لغات العرب المشهورة، ويستخدمها ليفسر بها القراءات المشهورة:

استشهد أبو علي الفارسي في باب إضافة الاسم المعتل الذي آخره ألف إلى ياء المتكلم، فبعد ذكره القاعدة التي تنص على أن: "عند إضافة الاسم المعتل بالألف إلى ياء المتكلم تثبت الألف وتحرك



الياء بالفتحة تقول هذه عصاي، ومثاي، يا بشراي ويوصل ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾
البقرة:38، غير أننا ألفينا ذكره أنّ بعضهم يقلب الألف ياء فيقول (هذه بشري)، فيظهر أنّه بعد
القلب يدغم الياء بالياء " (التكملة: 268)، واستشهد على ذلك بقراءة الجحدي وأبي حيوة ويحي بن
يعمر (فمن اتبع هدي)، وهي قراءة شاذة (البحر المحيط 7:436)، ودعم هذه القراءة ببيت لأبي
ذؤيب الهذلي ينظر: (ديوان الهذليين 2/1):

سبقوا هويّ واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع

ونسب الفارسي هذه اللغة إلى هذيل "إذ أنّ من لغتهم ذلك" (التكملة:268)، جاء في فتح القدير:
"وعلة هذه اللغة عند الخليل وسيبويه أنّ سبيل الإضافة أن يُكسر ما قبلها فلما لم يجز أن تتحرك
الألف أبدلت ياء وأدغمت" (الشوكاني: فتح القدير:1/112)، وقد قرأ رسول الله -صلى الله عليه
وسلم- (فمن تبع هدي) بتثنية الياء وفتحها، أي أشار إلى قلب الألف ياء وإدغامها بالياء الثانية ياء
مشددة مفتوحة (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 1/368).

ويستخدم القراءات الشاذة لتفسير القراءات المشهورة، نحو ما جاء في باب ما جعل الاثنان فيه على
لفظ الجمع، وذلك أنّ يكون الشيطان كل واحد منهما بعض شيء لا يفرد من صاحبه، وذلك قولهم:
ما أحسن رؤوسها، وقال تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ التحريم:4، وقوله تعالى:
﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ المائدة:38، وذكر الفارسي أنّه زعم في قراءة ابن مسعود أنّه
قرأ (فاقطعوا أيماهما) وهذا بمنزلة نحن فعلنا إذا كانا اثنين، واحتجّ الفارسي بهذه القراءة ليسوع
وضع الجمع موضع المثني، وذلك اكتفاء بتثنية المضاف إليه، فقراءة ابن مسعود تبين أنّ المراد



بالأيدي في قوله (فاقطعوا أيمانهما)) هو الإيمان، وهذا ما يسوغ أن يأتي الجمع موضع المثني، فالسيوطي ذكر قولاً لأبي عبيد (أن المقصود من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة، وتبيين معانيها، ومن بين القراءات المفسرة قراءة عبد الله ابن مسعود).

يبقى أن تختتم الباحثة بخاتمتها التي تتضمن خلاصة النتائج بعد هذه الرحلة الممتعة في رحاب الشواهد القرآنية في كتاب التكملة برفقة هذا العالم الجليل.

- الخاتمة وأهم النتائج.

لله الحمد والمنة الذي أنعم علينا بإتمام هذا البحث، فالله - تعالى - نسأل أن يكون رفاً علمياً للمكتبة وإضاءة بحثية لذخيرة صرفية هادفة، فقد كمل بتوفيق الله، وحسن تأييده، ووصلت الباحثة ببحثها إلى نهاية مطافه، لذلك لا بد من أن تشير إلى أهم النتائج التي توصلت إليها، والتوصيات التي توصي بها الباحثين وأهل العلم، والذي رأت الباحثة أنه من الضرورة بمكان الأخذ بها، لما لها من صلة مباشرة به، وتضع خلاصة تعتبر خاتمة لهذه الدراسة التي تدور حول المنهجية التي اتبعها أبو علي الفارسي في تنظيم كتابه التكملة، وكذلك الكيفية التي وظّف بها الشواهد القرآنية والقراءات في هذا الكتاب، ومن أهم النتائج التي تمخض عنها البحث ما يلي:

- الاستشهاد والاحتجاج يستعملان بمعنى واحد غالباً إلا أن الأولى عامة، والثانية يغلب استعمالها في مواضع الخصومة والغلبة والجدل.

- التوظيف في اللغة يدور حول معنى التقدير والتعيين والإلزام.

ومما اتسم به منهج أبي علي الفارسي في عرض موضوعاته ومسائله في كتابه (التكملة) ما يلي:

- عدم التزامه بما ذكره من العناصر التي حصرها في الخطبة الافتتاحية.



- طرق الفارسي أبواب التصريف المتعارف عليها، وعرض مسائلها مسألة مسألة على النحو الذي كان شائعاً على عهده عند اللغويين.
 - تميز منهجه في عرض مسائله بالاعتماد على الشواهد القرآنية، والنقل عن سبقه من اللغويين حيث اعتمد آراء الخليل وسيبويه والمازني، وبخاصة سيبويه الذي نقل عنه واعتمد عليه.
 - عرض مسائله بوضوح وبساطة، وابتعد عن الغموض والغرابة، وكان الفارسي يتحدث عن الموضوع، وكأنه يجيب عن سؤال متوقع ومحتمل، ونراه في مستهل كلّ موضوع يعمد إلى ذكر تمهيد لغوي.
 - نجد طائفة من الشواهد الشعرية، وأمثلة العرب منتشرة بين طيات التكملة استشهد بها على صحة القواعد، أو تدعيمها.
- وفيما يتعلق بمنهجه في الاستشهاد بالشاهد القرآني في كتابه التكملة:**
- هناك العديد من الشواهد القرآنية التي استشهد بها أبو علي الفارسي في كتابه (التكملة)، ولكن لاحظنا عند استشهاده بها لا يذكر اسم السورة أو رقم الآية، وفي الغالب يكتفي بذكر موضع الشاهد في الآية، ولا يذكر الآية كاملة، كما أنه في معظم الأحيان لا ينسب القراءات لأصحابها، ونرى هذا جلياً واضحاً بين طيات الكتاب.
 - ونراه أيضاً يورد القاعدة الصرفية أولاً ويستشهد عليها بشواهد قرآنية لتثبيتها وتدعيمها، ولزيادة التوضيح وتدعيم القاعدة الصرفية يورد أكثر من شاهد قرآني في المسألة الواحدة.



- ومن مواضع استخدامه للقراءات الشاذة أنه يستخدمها ليستشهد بها على لغات العرب المشهورة، كما أنه يستخدمها ليفسر بها القراءات، نحو استشهاده بقراءة ابن مسعود (فاقطعوا أيمنهما).

- التوصيات.

إن هذا البحث يعتبر قطرة من فيض الكتاب، وعند دراسته من خلال التركيز على الشواهد القرآنية موضوع البحث تبين أنّ هناك قضايا صرفية جديرة بالدراسة والوقوف عندها، ولكي يستمر البحث العلمي ويزداد الإقبال عليه توصي الباحثة أهل العلم والقائمين عليه بما يلي:

- عند دراسة كتاب التكملة لاحظت الباحثة تأثر أبي علي الفارسي بسببويه تأثراً واضحاً، فلا تكاد صفحة من صفحاته تخلو من الاستشهاد به، وهذا يفتح الباب أمام دراسة جديدة بعنوان: "تأثير سببويه في توجيهات أبي علي الفارسي الصرفية في كتابه التكملة.
- احتوى هذا الكتاب على مجموعة من المسائل الخلافية، يمكن أن تُجعلَ موضوعاً لدراسة جديدة في باب صرفي غني بهذه الخلافات.
- وأخيراً أوصي طلاب البحوث العلمية بالاهتمام بكتاب التكملة، فهو كتاب عظيم المنفعة بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات.

والله أسأله أن يجعل عملي المتواضع خالصاً لوجهه الكريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.



- المصادر والمراجع.

1. الأنباري، أبو البركات. 2002م. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق. جودة مبروك محمد. مصر: مكتبة الخانجي.
2. البخاري، محمد بن إسماعيل. 1990م. صحيح البخاري. تحقيق. مصطفى ديب البنا. ط4. دمشق: دار ابن كثير.
3. بويش، نورية، 2017م، التصريف مفهومه، نماذجه في كتاب التكملة لأبي علي الفارسي، مجلة جسور المعرفة، العدد العاشر.
4. الجرجاني، السيد الشريف، التعريفات، مطبعة مصطفى البابي، بالقاهرة، د.ت.
5. ابن الجزري، محمد بن محمد بن علي، النشر في القراءات العشر، ج2، راجع، علي محمد الضباع، دار الفكر، مصر، د.ت.
6. ابن جني، أبو الفتح عثمان. د.ت. الخصائص. تحقيق. محمد علي النجار. بيروت: دار العربي.
7. ابن جني، أبو الفتح عثمان. 1419هـ/1998م. المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات. ط1. تحقيق. محمد عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.
8. ابن جني، أبو الفتح عثمان، 1977م، اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
9. حماد، محمد عبد الوهاب، توظيف ابن معطٍ الشاهد الشعري في ألفيته دراسة وتوثيق، حولية اللغة العربية، بإيتاي البارود، مصر، العدد 33، ص7342.



10. ابن خالويه ، عبد الله الحسين الهمذاني، 1992م، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.
11. الدمياطي، أحمد بن محمد. 1987م. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. ط1. تحقيق. شعبان محمد إسماعيل. مصر: عالم الكتب.
12. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، بالقاهرة ط1، ج2، 1306هـ.
13. الزمخشري، جار الله محمد بن عمر. 1385هـ/1966م. الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في فجوة التأويل. ط3. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي.
14. الزركشي، محمد بن عبدالله، 2006م، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل الدمياطي، دار الحديث، القاهرة.
15. الزمخشري، جار الله أبو القاسم، 1966م، تفسير الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: خليل مأمون، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
16. السامرئي، صالح فاضل، 2995م، الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط1.
17. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. 1985م. الإتيقان في علوم القرآن. ط2. حلب: مكتبة دار التراث.
18. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. 1420هـ/1999م. الاقتراح. تحقيق. طه عبد الرؤوف. الاسكندرية: مكتبة الصفا.
19. شكري، أحمد. 2001م. مقدمات في علم القراءات. عمان: دار عمار.



20. شلبي، عبد الفتاح، أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، ط3.
21. أبو صالح، وائل. 1981م. تطور درس النحوي في الأندلس. مصر: جامعة الإسكندرية.
22. ضياء الدين، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 1409هـ.
23. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، 1981م، التكملة وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي، الرياض، السعودية، ط1.
24. ابن فارس، 1920م، الصاجي في فقه اللغة، ط1، المكتبة السلفية، القاهرة.
25. الفضلي، عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار القلم، بيروت، لبنان. 1985م.
26. الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب بن محمد. 1950م. القاموس المحيط. ط3. القاهرة: المطبعة الحسنية.
27. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري، 1964م، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، دار الكتب المصرية، القاهرة.
28. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. 1994م. المقتضب. تحقيق. محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة، مصر: منشورات وزارة الأوقاف المصرية.
29. محيسن، محمد سالم. 1402هـ. تاريخ القرآن الكريم. ط2. السعودية.
30. المخزومي، المهدي. د.ت. درس النحوي في بغداد. بيروت: دار الرائد العربي.



31. مكي، بن أبي طالب، القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار النهضة، مصر، 1997م.
32. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج2، د.ت، ص39. الفيروز أبادي، القاموس المحيط، المطبعة الحسنية، القاهرة، ط3، سنة.
33. الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين، مجمع الزوائد، باب ما جاء في المصحف، ج 7، طبعة دار الريان للتراث، مصر، 1407هـ.
34. يحيى، عبد الرؤوف، 1992م، الشاهد اللغوي، مجلة الأبحاث للنجاح المجلد الثاني، العدد السادس.